الوصف والتأويل في الدرس النحوي العربي

(قراءة في المنهج)

د . لخضر بلخير- جامعة باتنة

ملخص :

يتتبع هذا البحث جانبا من منهج النحويين العرب القدماء في تعاملهم مع نصوص اللغة العربية، التي اتخذوها مرجعية لوضع أسس علم العربية، وبناء نظرية نحوية تحاول تنظيم اللغة بعقلنة أبنيتها انطلاقا من الوصف، مرورا بالتعليل والتأويل وصولا إلى التفسير؛ تفسير النص :(الحدث اللساني)، إذ التفسير أسمى أهداف كل مشروع علمي. ومن المؤكد أن حافز تنظيم اللغة وضبطها في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، كان حافزا عقائديا حضاريا ؛ أي أن النحو العربي كان امتثالا دينيا في أصل نشأته، وموقفا من تغير اللغة (اللسان) وليس موقفا من الظاهرة اللغوية نفسها .

Abstract :

This study follows an aspect of the ancient arab grammarians aproach, in dealing with the arabic texts, which they took as a reference to establish the fondation for arab science –study of the language- and also figuring of a grammatical theory in order to organise its structure, starting from description, passing to reasoning and augmentation down to interpretation, text interpretation :

(linguistics act), that's why interpretation is considered as the most nobel goal of all studies and scientific projects, and certainly its the main motif in all history of the arabic civilisation which leads to the language organization, was idiological. This means that the arabic grammar was in compliance with the islamic religion in its origins, and mostly interested in changing the language not in the linguistic phenomenon it self.

مدخل:

مما لا شك فيه أن استقراء اللغة على الوجه الشامل الكامل، أمر لا يتأتى بحال، بل هو متعذر تماما في الزمان والمكان، فضلا عن كونه غير مطلوب بالضرورة لإقامة نموذج يقنن الظاهرة ويفسرها؛ ذلك أن العينة اللغوية يمكن أن تكون جهة واحدة، ومن راو واحد يحمل مواصفات النظام اللغوي لجماعة لغوية كاملة[1].

إن النحو العربي (النظام اللغوي) يتشكل من دائرتين متداخلتين؛ دائرة الأحكام النحوية المطلقة المتفق عليها، وهي الأحكام التي تؤدي بمتعلميها إلى انتحاء سمت كلام العرب، فهدف هذه الدائرة تعليمي، ودائرة البحث النحوي في مستندات أحكام النحو وعللها، وتنقيح المدونة النحوية، صياغة ومصطلحا واستدراكا وتنبيها وأخذا وردا، ونحو ذلك من وجوه البحث فيما وراء الأحكام. وهدف هذه الدائرة هدف علمي بحثي، ينشد البحث عن الحكمة من وراء تناسق اللغة العربية في الاستعمال، ولذلك قد نجد المشتغل في دائرة النحو التعليمي لا يرى في النحو العلمي البحثي فائدة عملية، لكنه عندما يؤوب إلى دائرة النحو العلمي، نراه يحرص كل الحرص على رصد الأحكام النحوية، وما يصاحبها من تعليل أو تأويل بالبيان والحجة والدليل.

أولا: الوصف (وصف النص الشاهد):

كان بإمكان النحويين العرب اعتماد نص لغوي واحد، يمثل الأنموذج الأعلى، والمعيار الأمثل والأمتن للنص اللغوي المطلوب، ألا وهو نص القرآن الكريم، وما صح من قراءاته، غير أن أولئك العلماء كانوا قد ساروا على نهج أوسع وأعم، وجروا على درجة أعلى من الدقة والضبط، عندما وسعوا من دائرة الأخذ والاستشهاد، فسمعوا ورووا عن جم غفير من أبناء الجماعة اللغوية، التي ترتضى عربيتها، ويُحال عليها الكذب أو الوضع، ولا يخالطها الفساد؛ فقد عمدوا إلى اختيار الزمان والمكان، طلبا للمستوى الأعلى من الأداء اللغوي الذي يبحثون عنه، وقد ظفروا به[2].

ولعل أهم النصوص التي ظفر بها هؤلاء الدارسون واطمأنوا إليها، هي نصوص الشعر وما تمثله من لغة مثالية منتقاة، يطمئنون إلى دراستها والبناء عليها، والشعر من بين مستويات اللغة العالية، يسهل حفظه وله وقعه،

---

[1]- اللغة مجال بحث مشترك بين علمي اللغة والنحو، غير أن منهج اللغوي ووسيلته هو الاستقراء التام، وبالتالي تكون نتائجه معرفة "تجميعية". أما النحوي، فوسيلته في ذلك الاستقراء الناقص، الذي يستغني فيه بالقواعد المطردة عن الأمثلة الكثيرة، ونتائج علم النحو (النحوي) نظام مضبوط ومعرفة "صناعية".

[2]- ينظر نص الفارابي الذي أورده السيوطي في: الاقتراح، ص:56، و: المزهر، 209/1.

لما فيه من نغم مؤثر، وإيقاع عذب جميل،وهو بذلك يمثل – في رأيهم أو رأي أكثرهم – الصورة اللغوية الأقرب إلى الصحة والسلامة والنقاء[1].

لم يكن هذا وحسب، بل لقد " ساد بين النحاة أن اللغة لا تؤخذ عمن يعرف القراءة والكتابة، لأن معرفة القراءة والكتابة تؤدي إلى عدم الثقة بالسليقة والطبع في الأعراب والشعراء، وتبعدهم بذلك عن المثال الرفيع الذي تعلق به النحاة، وهي بالنسبة للراوي منزلق إلى الخلط في الرواية، لما يشوبها من تصحيف وتحريف"[2].

لقد حرص علماء المصرين (البصرة والكوفة) على أن يكون مصدر النص اللغوي المطلوب للدراسة والتحليل، أفواه الأعراب الفصحاء من سكان البوادي خاصة، ولم يكن النص لديهم مجرد لغة يحصلون عليها كيفما اتفق، فما أهون ذلك عليهم لو أرادوه لأنفسهم ولدراستهم، إذ كان يحيط بهم من كل جانب، ممن يسمعون وهم يتواصلون في قضاء حوائجهم، لكن الأمر كان أهم من ذلك وأخطر، إذ هو مما يستحق العناء والحرص الشديد، للحصول على النموذج الأصح والأنقى، الذي لم تشبه عيوب اللكنة أو العجمة، ولم تنحدر به ألسنة السوقة والعوام عن مراتب الفصاحة والبيان. يقول محمد عيد: " والمهم فيما نحن بصدده، أن الحرص على المشافهة والتواصي بها بين الدارسين والناطقين، فيه توثيق للنقل وضبط للنطق، وأن هذا التوثيق وذلك الضبط، دعا إليهما التحرز الشديد فيما يدرس من نصوص اللغة، ليتحقق فيها الصحة والنقاء"[3].

الهدف من النص الشاهد (الشاهد النحوي) :

الشاهد النحوي شاهدٌ عدلٌ، يستمد من زمنه، وطريق وصوله، ومكان قائله وثبوته بلفظه الأول، من غير تعديل أو تحريف أو تصحيف، فالعلاقات النحوية علاقات بين الألفاظ في الأصل، لا تدرك معانيها إلا بنظمها وتضامها في تراكيب مقصودة مفيدة دالة (نصوص).

ويهدف النحوي من وراء تلك النصوص المستقراة، والتي حرص على أن تكون النموذج الأصح والأفصح، إلى الاستدلال على صحة تلك القواعد التي دعته إلى بنائها حاجات المجتمع الدينية والاجتماعية والحضارية. والقواعد النحوية التي نحن بصدد الحديث عنها، نوعان:

---

[1]- اختيار لغة الشعر لتكون مرجعية لوضع القواعد وسن الضوابط و القوانين، أمر بحاجة إلى مناقشة...

[2]- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، محمد عيد، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1988، ص:191.

[3]- المرجع نفسه، ص: 209.

النوع الأول : تمثله القواعد الكلية العامة، وهي قواعد أصولية ثابتة بالضرورة، لاطرادها وكثرة تواترها في نصوص اللغة، من ذلك قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ، ونصب المفعول وشبهه، وجر المضاف ونحو ذلك. وقد ظهرت هذه القواعد الكلية في كتب النحويين ومصنفاتهم فيما يعرف بـــ " الأبواب النحوية " كباب المرفوعات وباب المنصوبات وباب المجرورات. وهذا النوع من القواعد في غنى عن الشواهد، لأن القاعدة العامة (الكلية) ليست متهمة، ولا هي في "مظنة " حتى يُطلب لها شاهد يبرؤها، أو يرفع عنها ما لحق بها من تهمة أو مظنة.

النوع الثاني: وتمثله القواعد الجزئية التفصيلية التي تبحث في التفصيلات الجزئية والدقيقة للظاهرة اللغوية، والتي قد لا يضمنها شيوع الاستعمال، من ذلك مثلا: قواعد التقديم والتأخير، والحذف والزيادة. ويمكن أن نصف هذا النوع من القواعد بأنه يمثل جانبا مهما من النظام اللغوي الذي لا يرد على أصل الوضع الأول، أو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح (النص العدولي)[1] الذي عدل به عن أصل وضعه إلى صورة أخرى، يتطلبها الموقف ويرتضيها السياق، شريطة توفر الدليل، وعدم الإخلال بمقاصد اللغة ومعاني الكلام. وقد نبه إلى ذلك علماء أصول النحو العربي، ومما ثبت عنهم ن قول أبي البركات الأنباري: " من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[2].

وعليه، فإن الشاهد عند النحويين وسيلة لا غاية في حد ذاتها، وسيلة لغاية تتمثل في تأكيد قاعدة وتأييدها، أو نفيها وردها، مثلما كان الاستقراء " وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو الصياغة العلمية للظاهرة، أي تحويل الوصف إلى معيار"[3]. ولعل مرد ذلك، في تقديري، أن طول مدة الوصف، وعدم تجاوزها، يبقي الدرس النحوي في مراحله الأولى، بل قد يتضاءل شيئا فشيئا، حتى يتبدد أو ينقرض أو يكاد، كما هو الحال مع النحو الكوفي[4].

---

[1]- ثمة ملاحظة مهمة لا ينبغي أن تفوت أي دارس للعربية، هي أن قواعد هذه اللغة تتسع لألوان شتى من التصرف في دوالها ومدلولاتها، سيما ما يتعلق بالظواهر التركيبية؛ كالتقديم والتأخير، والحذف والزيادة والاعتراض، ونحو ذلك من التغيرات التي تلحق بناء الجملة،بل بناء اللغة بعامة. وكان ابن جني قد أطلق على هذه الميزة التي تتميز بها العربية، مصطلح : **شجاعة العربية**. انظر: الخصائص: 2/ 360.

[2]- **الإنصاف في مسائل الخلاف** 300/1.

[3]- **التفكير العلمي في النحو العربي**، حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص:76.

[4]- لم يُكتب للنحو الكوفي الشيوع والانتشار في أوساط الدارسين والمتعلمين، بل بقي حبيس بعض المصنفات التي تركها أعلام المدرسة الكوفية، لأسباب كثيرة، منها عدم تجاوز مرحلة الوصف والاستقراء، فضلا عن أسباب أخرى لا يسمح المقام ذكرها.

لقد كان النحاة الأوائل على دراية تامة، ووعي كامل بما يمكن أن يوجه إلى قواعدهم وقوانينهم، المبنية على الاستقراء والوصف، من انتقاد، فعمدوا إلى النص على صحة المسموع ووثاقته وفصاحته وقبول عربيته. وفي كتاب سيبويه أمثلة كثيرة لهذا الذي نصوا عليه ؛ يقول سيبويه : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول"[1] و: " حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته، يُنشد هذا البيت"[2] و: وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول: هذا غلام لك مقبلا"[3] ولعل سيبويه يقصد هنا بـ (من نثق به) أستاذه الخليل بن أحمد.

ومما ورد في الكتاب أيضا، قول سيبويه : " وحدثنا يونس (ت 182 هـ) أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون."[4] ونحو ذلك كثير في الكتاب.

ويعقد ابن جني في خصائصه بابا يتحدث فيه عن هذا الشأن، أي التثبت من صحة ما ينقل عن العرب، وصدق الرواة والنقلة، فيقول في(باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة): "هذا موضع من هذا الأمر لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لا يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه، إلا البرُّ عند الله سبحانه، الحفيظ بما نوه به، وأعلى شأنه"[5]. ويقول عن الأصمعي، اللغوي المعروف: " وهذا الأصمعي-- وهو صناجة الرواة و النقلة، وإليه محط الأعباء و الثقلة، ومنه تُجنى الفقر والمُلح، وهو ريحانة كل معتبق ومصطبح -- كانت مشيخة القراء وأمثالهم تحضره -- وهو حدث – لأخذ قراءة نافع عنه. ومعلوم كم قدر ما حذف من اللغة فلم يثبته، لأنه لم يقو عنده، إذ لم يسمعه"[6].

كان هذا هو دأب اللغويين والنحويين الأوائل، ومنهجهم في الحرص على تحقيق شروط العمل العلمي الذي يمارسونه، أي النص(التنصيص) على معايير الصحة والسلامة، حماية للقوانين اللغوية والقواعد النحوية، حتى إذا اطمأنوا إلى سلامة تلك المقاييس، وصحة تلك المعايير ودقتها، استأنسوا بها، وتخففوا شيئا فشيئا من النص على معايير سلامة ذلك المنقول، كما يبدو ذلك واضحا في مؤلفات المتأخرين من النحويين، من أمثال شرّاح المتون.

وإذا كان من حق الدارس المتتبع لشأن الدرس النحوي العربي أن يسأل : لماذا قصر النحاة العرب الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة – أعني

---

[1]- **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 ،1988، 92/2.
[2]- المصدر نفسه، 110/2.
[3] - نفسه، 113/2 .
[4]- نفسه، 337. والمقصود بـ "يونس" يونس بن حبيب أستاذ الخليل بن أحمد.
[5]- **الخصائص**، 309/3.
[6]- نفسه، 311/3.

المستوى المعياري – والذي أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، فأبعدهم – كما يظن بعض الدارسين– عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، الأمر الذي أدى بهم إلى أن يواجهوا نصوصا تخالف، أو تبدو أنها تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى التأويل والتقدير، واعتساف التفسير؟

وللإجابة عن هذا السؤال المشروع، نقول : إنه ينبغي أن نفهم الأشياء في سياقها، فقد ثبت أن النحو العربي، وهو علم شرعي، شأنه شأن العلوم الشرعية الإسلامية الأخرى، نشأ لغاية سامية، هي فهم النص القرآني الكريم، " فاللغة التي توجه إليها النحاة هي هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية، والذي هو أيضا (إعجاز) لغوي، ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية – والشعرية منها خاصة – لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي، وفي وضعه في إطاره الصحيح "[1].

يقول المستشرق " **كيس فيرستيج** ": " استنتج الزجاجي أن الدليل القطعي على دقة الظاهرة اللغوية (الأحكام) يتكون فقط من شهادة مرجع معين، مثل القرآن الكريم أو الشعر الجاهلي أو لغة الأعراب، في حين يؤدي القياس لدى علماء اللغة وظيفة التفسير الإضافي فقط، أو الدعم في اختيار البدائل"[2].

وإذا كان الحكم على النحو العربي بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة، وفي مستوياته المختلفة، لا يخلو من الصحة والصواب، غير أنه لا يخلو – أيضا – من التجوز وعدم الدقة الكافية في مثل هذه المباحث العلمية ؛ فنحاة العربية، من أهل المصرين خاصة، لم يأخذوا كل قواعدهم من النصوص الفصيحة العالية، بل تراهم قد اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع، بل منهم من وسع دائرة الاستقراء والنقل مكانا وزمانا؛ فقد ذكرت لنا كتب الأخبار والتراجم والطبقات ما قاله البصريون لنظرائهم الكوفيين: " نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[3].

---

[1]- **النحو العربي والدرس الحديث** – بحث في المنهج – عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د ط) 1986، ص : 49.

[2] - **أعلام الفكر اللغوي**، التقليد اللغوي العربي، 711/3 . عن : **الحجاج في الدرس النحوي**، حسن خميس الملخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، م 40، ع : 2، أكتوبر 2011، ص : 120 .

[3]- **الاقتراح في علم أصول النحو**، السيوطي، تح : أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، (د ط) 1976، ص :202 .

ثم إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للعربية العامة، أي تلك التي يستعملها عامة الناس، وفي كل شأن، تلك التي تتخذ مظاهر مختلفة، باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف الفئات والمقامات، وإنما وجدناهم يصرحون ويؤكدون أنهم يقعدون لعربية مخصوصة، عربية تصلح لفهم لغة القرآن؛ فقد كان البحث عن نقاء اللغة وفصاحتها غاية من غاياتهم، بل كانت غايتهم الأولى والأهم، ونقاء اللغة وفصاحتها، لم يكن ليتحقق في كل لسان ينطق بالعربية ويلهج بها، بل كان ذلك محصورا في بيئات دون أخرى، يقول ابن جني في هذا الشأن في : باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: " علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة من الإخلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر" [1].

لقد ثبت أن علماء العربية اتبعوا منهجا خاصا في جمع اللغة، مقيدا بقيود الزمان والمكان، إلا أن هذا الجمع، في حدوده تلك حافظ على مبدإ من أهم مبادئ البحث اللغوي الوصفي، الذي يعتمده الدرس اللساني الحديث ألا وهو الاتصال المباشر بالاستعمال اللغوي، ومراعاة أوضاع المتكلمين والمتلقين، وكتب الأخبار والتراجم، تبرز حرص أولئك اللغويين والنحاة، على معرفة الصور الواقعية للكلام كما تصدر عن أصحابها[2].

ثانيا : التأويل :

التأويل في اللغة هو التدبير والتقدير والتفسير، وهو أيضا المآل والمصير؛ يقول ابن فارس في المقاييس: " ...ومن هذا تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه"[3].

والتأويل مبدأ من المبادئ التي بني عليها النحو العربي، ويتمثل في مختلف الأساليب المتبعة في إضفاء صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص و القواعد. وهو بهذا المعنى حمل النصوص التي لم تتوافر فيها – ظاهريا– شروط الصحة – نحويا– إلى موقف تتسم فيه بالصحة النحوية. وعليه، فالتأويل لا يكون"إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول"[4]، ويهدف التأويل عند النحويين إلى تحقيق هدفين رئيسين هما: صحة

---

[1] - **الخصائص**، 2/ 5 .

[2]- انظر مثلا : **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** للأنباري، تح : أبو الفضل إبراهيم. دار نهة مصر، (د ط) (د ت)، ص: 25 .

[3]- **مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، (د ط) 1979، 162/1

[4]- **الاقتراح في علم أصول النحو**، تح : أحمد محمد قاسم، ص: 39. و: **المزهرفي علوم اللغة وأنواعها**، تح: محمد أحمد جاد المولى وزملاؤه، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ط3 ،(د ت) 358/1.

القواعد وسلامة النصوص. وإذا تأملنا هذين الهدفين، في ضوء أبعاد التأويل النحوي وأساليبه المختلفة، أدركنا أن الغاية الحقيقية التي يتوخاها النحويون، تقف عند حدود تصحيح القواعد، بتسويغ ما يختلف معها من نصوص عصور الاستشهاد والاحتجاج، بواسطة التأويل[1].

ومما سبق، يتبين أن جوهر التأويل عند النحويين، ليس سوى مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص، من حيث هي :

أ- نصوص موافقة للقواعد، فيتم قبولها، والأخذ بها كما هي.

ب- نصوص تبدو لهم مخالفة للقواعد، فيتأولونها تأويلات تبعدها عن التأثير في تلك القواعد؛ إذ يعمدون إلى تفسيرات وتخريجات - وقد برعوا في ذلك- ينأون بها عن معارضتها قواعدهم، أو يُضعف تأثير تلك المعارضة، بل يعملون على ألا يكون هنالك أثر لمعارضة أصلا.[2]

وليتحقق لهم ذلك، قد يعمدون إلى إعادة صياغة التراكيب، حتى تبدو في صورة لا تتعارض فيها مع القواعد، بل تلبي كل ما تحتاج إليه تلك القواعد، وتفي بكل ما تفرضه الضوابط والأحكام، يدفعهم إلى ذلك اعتقادهم أن وراء النص الموجود - فعليا - تركيبا آخر، أو صورة أخرى، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود فعلي - مفترض - هو الأصل النظري المجرد (البنية العميقة)، وهو محور التقعيد ومداره.

وصور هذه التأويلات والتخريجات كثيرة متعددة في مباحث النحويين، لعل أشهرها، وأوسعها تناولا بالتتبع والاستقصاء، الحذف والزيادة، التقديم والتأخير، الحمل على المعنى، الفصل والاعتراض، ونحوها. وقد عقد ابن جني، في خصائصه، أبوابا تتبع فيها هذه المباحث، تتبعا دقيقا مفصلا[3].

وبهذا الصنيع، قد يصل الخيال النحوي (التجريد)[4] في بعض الأحيان إلى إهمال الهدف العلمي الحقيقي من البحث اللغوي، وهو تحليل النص اللغوي الفعلي، الذي يتحقق نطقا أو كتابة، لا صورة مجردة متخيلة، وهو ما تسبب في الاضطراب واختلاف وجهات النظر، ومن ثم في انفلات أشكال التأويل النحوي - أحيانا - من كل ضابط يتطلبه التقعيد الدقيق السليم.

---

[1]- انظر : **أصول التفكير النحوي**، علي أبو المكارم، ص:232.

[2]- انظر المرجع السابق، ص: 233.

[3]- انظر: **الخصائص**، 2/ 360 - 435.

[4] - انظر- مثلا- نص الحوار الذي جرى بين أبي عمرو الجرمي والفراء، حول عامل الابتداء، في : الإنصاف للأنباري، 49/1 .

ويذهب بعض الدارسين إلى أن التأويل في النحو العربي، في مختلف مظاهره وصوره، ضرورة يلجأ إليها دارس نصوص العربية، المستنبط لأحكامها وضوابطها؛ فالدكتور علي النجدي ناصف، يرى أن التأويل والتقدير، كليهما، ضرورة في العربية، لكثرة الإيجاز فيها والحذف، إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز[1]. كما يذهب إلى أن أكثر ما يكون فيه التأويل والتقدير، دراسة النصوص لاستنباط المسائل والأحكام، وتخريج الشواهد والأمثلة، وتلك ضرورة استوجبتها سماحة العربية ومطواعيتها[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا، أن الدكتور ناصف، لا يتردد في الدفاع عن مذهب جمهور النحويين العرب، الذين اعتمدوا على مبدأ التأويل في بناء قواعدهم، فيرى أنهم لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالا – كما يرى بعض الدارسين – بل اعتمدوا في ذلك على مبادئ سليمة، وأصول متقررة، يحدوهم في ذلك نقل واسع كثير، وملاحظة دقيقة، وحس لغوي غير مدخول[3].

لم يكن أمام علماء العربية الأوائل مناص من تقنين العربية، صوتا وبنية وتركيبا " انطلاقا من الاستعمال الحي الفصيح للعربية، تبرئة لأنفسهم براءة قاطعة من تهمة صنع قوانين للعربية غير مستندة إلى النصوص الماقبلية، التي سبقت في الاستعمال الحي قوانينهم وتقنيناتهم. ذلك أن النص القرآني المنزل بلسان العرب، نص فصيح معرب معجز، فاستمداد القوانين النحوية والصرفية من النصوص الجاهلية، التي سبقت في الزمن النص القرآني الكريم، يجعل منها شاهدة شهادة صدق على أن النحاة لم يتصرفوا في إعراب النص القرآني، وإن تعددت قراءاته"[4].

ولعل أقوى دليل على ذلك، ما نجده عند كثير من المفسرين من استئناسهم بالشواهد الشعرية الجاهلية في تفاسيرهم، لاعتقادهم الراسخ أن الشاهد اللغوي الجاهلي، شاهد علي صحة البنية اللغوية للنص القرآني (البنية الصوتية والصرفية و التركيبية والدلالية)، كما أنه شاهد على صحة القواعد التي استنبطها النحاة من تتبع كلام العرب الفصحاء، ممثلا في النصوص اللغوية الجاهلية خصوصا[5].

---

[1]- انظر : **من قضايا اللغة والنحو**، مكتبة نهضة مصر، ص: 83.

[2]- انظر المرجع نفسه، ص: 87.

[3]- نفسه>، ص : 92.

[4]- **الحجاج في الدرس النحوي**، حسن خميس الملخ، مجلة عالم الفكر، م 40، ع 2، 2011، ص :126.

[5] - راجع **الكشاف** للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط) 1986، 1 / 1-4 .

إن القواعد إنما تبنى على النصوص، كما تبنى الأصول على القواعد وليس العكس، ذلك " أن أمثلة الكلام تكون أولا، وأن القواعد التي تصفها أو تفسرها تكون ثانيا. وإذن فقد تكلم العرب كما تكلم غيرهم، قبل أن يضعوا قواعد كلامهم، ومعلوم أن امرأ القيس وأقرانه قد تقدموا على سيبويه وأقرانه من هذه الجهة في الترتيب الزمني، ومن هذه الجهة في ترتب < القواعد > على < النصوص >"[1].

عوامل التأويل ومسالك الحوار:

لعل من أهم العوامل التي حملت النحويين على اعتماد مبدأ التأويل في تعاملهم مع نصوص العربية، سواء أكان تأويلا لغويا تفسيريا أم عقليا نظريا، ما يمكن إيجازه في أمرين اثنين هما: كثرة الآراء اللغوية والتصورات النظرية من جهة، وتعدد المستويات اللغوية وتداخلها من جهة ثانية ؛ أما كثرة الآراء والتصورات، فنجدها في الاعتقاد بالمقولات الأرسطية مثلا، والتي يعتقد الكثير من الباحثين في شأن الدرس اللغوي العربي، أن النحو العربي قد صيغ في أكثره على أساسها. ومن تلك المقولات: الجوهر والكم والكيف، والزمان والمكان ونحو ذلك[2].

ومن الآراء والتصورات، أيضا، ما يتصل بنظرية العامل وما يتعلق بها من مباحث العلة والقياس (الحمل)، والأصل والفرع ونحو ذلك. يقول الدكتور محمد عيد في هذا الشأن : " فالسبب في وجود التأويل في النحو، نظريات أصول النحو، مثل العامل والمعمول، والعلة والمعلول، والقياس. وقد نما النظر العقلي وأبدع فيه، حتى وصل إلى درجة التعمية والإلغاز"[3]. أما عن تعدد المستويات اللغوية وتداخلها، فإنه وعلى الرغم من الشروط والضوابط الدقيقة التي وضعها النحويون لأخذ اللغة، وهي الشروط التي وضعها الوصفيون فيما بعد، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تتداخل اللهجات فيما بينها، ويختلط الشعر بالنثر، فترتب على ذلك خلط، أو اختلاط بين المستويات الاستعمالية المختلفة التي كان النحويون يأخذون عنها[4].

ومن الطبيعي، والأمر هكذا، أن نتوقع اللجوء إلى التأويل بالتقدير أو الحذف أو نحو ذلك، بهدف التفسير الذي لا يمس بالقواعد العامة (الكليات)، أو التصورات النظرية، انطلاقا من اعتقاد النحويين أن الكلام العربي، ومنه

---

[1] - **نظرية النحو العربي** في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن – ط 2، 1987 ص: 20، 21 .

[2] - انظر مثلا : **الأصول**، تمام حسان، ص : 241.

[3] - **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، (د ط)، 1978، ص : 189.

[4] - انظر : **العربية وعلم اللغة البنيوي**، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1988، ص: 34.

النص الشاهد، لابد أن يأتي – غالبا – على هيئة نموذج شائع معروف، وطبقا لقواعد محددة، لا تناقض فيها ولا شذوذ، أي طبقا لتوصيف مبني على تتبع دقيق، واستقراء واسع كاف.

وإذ قد ثبت أن الدرس اللغوي الوصفي يهتم بالمتكلم كثيرا؛ فقد استعان اللغويون والنحويون العرب القدماء بالعنصر البشري، ممثلا في أصحاب اللغة الناطقين بها، يأخذون عنهم مختلف النطوق (سماعا ورواية)، التي يمكن قيام التحليل اللغوي على أساسها، وكان من شأن تلك النطوق أن يعتريها شيء من القضايا التقديرية؛ فيكفي أن يقال مثلا: إن الخبر في جملة ما، محذوف لدلالة الحال عليه، أو: إن في جملة ما، محذوفا يقدر بما يناسب تمام المعنى. ومثل هذه التقديرات ونحوها، لم يصطنعه النحاة، ولم يأتوا به من تلقاء أنفسهم، ولا ألزموا به أحدا، بل هو نظر واستنباط، ثم تعليل وتفسير[1].

مظاهر من الحوار : (مسالك الحوار)

من المؤكد أن النحو العربي، في أصله وغايته، هو نحو النص، أو علم النص؛ مادته النص وغايته النص كذلك، والمحافظة على تلك النصوص التي تعامل معها النحويون – كما سمعت أو رويت – " كان عرفا سائدا محفوظا ومحافظا عليه بين علماء اللغة ؛ فإذا جاءت على مقتضى المطرد في أمثالها، اندرجت تحت الأقيسة الشاملة، وسلكت مسلكا متفردا، وجب التوقف عند هذه الصورة الخارجة عن المألوف في أمثالها، فتذكر كما رويت دون أن تمتد يد أحد إليها بالتغيير أو التبديل"[2].

لكن السؤال الملح، والذي يشغل بال كثير من الدارسين، هو: هل كانت كل النصوص اللغوية التي تعامل معها النحويون في منأى عن أي تغيير أو تبديل؟؟ والجواب الأكثر قبولا عند المتتبعين لشأن الدرس النحوي العربي أن بعض النصوص– على الأقل – لم تسلم من التصرف فيها تغييرا وتبديلا، لسبب أو آخر، " فراحت ضحية المنافسة بين النحاة والحاجة للرأي والشاهد، أو الحاجة لما يؤيد الرأي من الشواهد[3].

غير أن المنصفين من اللغويين والنحاة، تتبعوا تلك النصوص المغيرة، ودلوا على وجه الحق فيها، وصححوا وأقاموا ما اعوج منها، بل رفضوا

---

[1]- انظر : **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، مصر، (د ط) (د ت)، 1985. عن : **التعليل اللغوي عند الكوفيين** مع مقارنته بنظيره عند البصريين – دراسة ابستومولوجية – جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د ط) 1994.

[2]- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص : 212.

[3]- نفسه، ص 212.

بعضها كلية، ووسموه بالوضع والتزييف. والمظان التي تحوي أمثلة لهذا الأمر معروفة معلومة، مثل : التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري، والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، وكتب لحن العوام ولحن الخواص، ثم كتب الخلاف بين النحويين، ولعل أشهرها : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، وغيرها من المصنفات.

سلك النحويون في تعاملهم مع النصوص اللغـوية ومحاورتها وتأويلها – إذا تطلب الأمر – مسالك عدة، وتبعا لاعتبارات صيغية وتركيبية وأسلوبية ومعنوية بيانية؛ لعل أهمها ما يتعلق بدعوى إعادة صياغة التراكيب، وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تتنوع؛ إذ منها التقديم والتأخير، والحذف والزيادة والاعتراض، والحمل على المعنى، ومنها أيضا التقدير والإضمار، وغلبة الفروع على الأصول، ورد الفروع إلى الأصول، ونحو من الأشكال والأساليب المختلفة التي تعج بها مدونة النحو العربي، والتي تبين الأبعاد الحقيقية التي بلغتها ظاهرة التأويل في التراث النحوي العربي. وفيما يلي حديث موجز عن مظهر أو مسلك من مسالك التأويل في الدرس النحوي العربي هو " الحمل على المعنى ".

الحمل على المعنى :

من مسالك التعليل التي سلكها النحاة في تعاملهم مع النصوص التي بدت لهم مخالفة لأصل القواعد الأصولية : بنية أو تركيبا أو دلالة التأويل باعتماد الحمل على المعنى، وهو مصطلح قريب من التأويل، مصطلح يشيع استعماله عند البصريين، من أمثال عيسى بن عمر ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه، ومن تبعهم من النحويين؛ فقد ذكر سيبويه أن عيسى بن عمر يعلل رفع (الأولُ فالأولُ) في قول العرب : <ادخلوا الأول فالأول>، وهما كلمتان رفعتا من غير رافع، لأن الفعل (ادخلوا) اختص بواو الجماعة، يعلل ذلك بتضمين الفعل (ادخلوا) معنى (فليدخل). يقول سيبويه : " وكان عيسى يقول : ادخلوا الأولُ فالأولُ، لأن معناه : ليدخلْ فحمله على المعنى"[1].

أما ابن جني وهو الذي بلغ التعليل والتأويل عنده مداه فقد عقد في خصائصه عدة أبواب وفصول، بحث فيها أساليب التوسع في العربية؛ مثل: فصل الحمل على المعنى، الذي يقول فيه : " اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا

[1] - الكتاب، 398/1 .

ومنظوما... "[1]ومنه قوله تعالى: { **فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي** } الأنعام : 78، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ... وأنشدوا :

أتهجـــر بيتا بالحجاز تلقعتْ به الخُوفُ والأعداء من كل جانب

ذهب بالخوف إلى المخافة .وقال لبيد :

فمضى وقدَّمها وكانت عـــادةً منه إذا هي عرَّدت إقدامُهـــا

إن شئت قلت: أنث الإقدام لما كان في معنى التقدمة، وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث العادة"[2].

ويقول في: باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد : " اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعا، فلما آذنا به وأديا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ"[3].

وإذا كان بعض الدارسين يعيبون على نحاة العربية مثل تلك التعليلات والتأويلات لأنها – على حد زعمهم – تبتعد بقواعد العربية عن طبيعة اللغة ووظيفتها التواصلية، أي عن الواقع اللغوي؛ فعلي أبو المكارم يرى أن : " النحاة كانوا لايبدؤون – في محاولتهم تبرير الاختلاف بين القواعد والنصوص تسويغا للقواعد ذاتها – من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع، ومن ثم لم يتناولوا الواقع كما هو، وإنما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد له. وقد كانت نقطة البدء الخيالية هذه سببا في انفلات أشكال التأويل النحوي من كل قيد، بل في وقوعها في التناقض"[4]. أما جلال شمس الدين، فيرى أن تلك التعليلات التي سلكها نحاة العربية، لا تعدو أن تكون افتراضات تجريدية وحلول عقلية لا فائدة من ورائها، ولكنها العقلانية التي أخذ النحاة أنفسهم بها في صياغة قواعدهم[5].

إذا كان هذا زعم هؤلاء، وهو في تقديري زعم غير مقنع، لأنه مبني على فهم قاصر؛ إذ قد يكون فاتهم "أن الفكر العربي تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وأن علماء النحو أرسوا دعائم معنوية، عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة، ومنها التي يدعي المحدثون أنهم قد ابتكروها

---

[1] - **الخصائص**، 411/2 .

[2] - المصدر نفسه، 415/2-416.

[3] - نفسه، 466/2 .

[4] - **أصول التفكير النحوي**، ص: 252 .

[5] - انظر : **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، مع مقارنته بنظيره عند البصريين – دراسة إبيستومولوجية – مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، (د ط) 1994، ص : 166 .

أو خاضوا فيها لأول مرة "[1]. يقول الدكتور نهاد الموسى، في معرض حديثه عن إشكالات العلاقة بين مستويي اللغة : السطحي والعميق، واتجاه التحويليين إلى فحص هذا البعد من أبعاد الظاهرة اللغوية، وإحكامهم بأحكام حاولوها : "ولكن المهم في الأمر هنا أننا نجد النحاة العرب يتنبهون إلى هذا البعد بتبصرهم في أمثلة الاستعمال الجاري، ثم يعللونه"[2]. وهذا ما ذهب إليه – أيضا – الدكتور هادي نهـــر الذي يقول: " إن مستوى الأبنية المقدرة (العميقة) من خلال النظر إلى المواقف الخارجية، وأحوال الخطاب عندهم أهم من مستوى اللفظ أو(الأبنية السطحية) باعتبار أن الأبنية العميقة هي أسس التفكير، وهي التي تستوعب المفاهيم والأفكار، وما دور الأبنية السطحية إلا القيام بصوغ المفهوم على شكل تراكيب أصولية"[3].

يتبين مما سبق كيف كان النحاة العرب القدماء يتعاملون مع نصوص اللغة، وفقا لمعطيات المواضعات المتعارفة، وتبعا لمقتضيات المعنى ونواميس العربية الغالبة، وكان اعتبار المعنى عندهم ضربا من اختيار الأطراد في التفسير النحوي، وكأنما كانوا يتعاورون هذا الملحظ، ليمتحنوا صلاحيته في إطار محاوراتهم ومناظراتهم الخلافية الخصبة.

خاتمة:

بعد هذا التتبع السريع لمنهج النحويين العرب القدماء في محاورتهم نصوص العربية، لغرض استنباط الأحكام، وسن القواعد والحدود، يمكن أن أجمل أهم الملاحظات التي قادني إليها هذا التتبع فيما يلي:

– حدد النحاة العرب موضوع دراستهم، واستطاعوا أن يبنوا منوالا إجرائيا يمكنهم من تحليل ما لا يتناهى عدده ونوعه من ملفوظات لسانهم. وأدركوا أن الكلام بقدر ما يتألف من عناصر لغوية خاصة، قد يقوم على عناصر أخرى غير لغوية، نراها أو نسمعها أو نحو ذلك مما يصير في مجال خبرة الحواس، فتصبح كأنها أجزاء في بناء اللغة، تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة.

–بنى النحويون العرب افتراضاتهم وقواعدهم على لغة معيارية غالبا، وربما عمدوا إلى لغة غير معيارية أحيانا إذا اقتضتهم الضرورة، وكان

---

[1] - **مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه**، كريم حسين ناصح، مجلة المورد، بغداد، المجلد 30، العدد الثالث، 2002. **عن : مراعاة المخاطب في النحو العربي**، بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008، ص: 43.

[2] - **نظرية النحو العربي** في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص :83.

[3] - **نظرية السياق**- المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العراق، العدد 24-25 ،1994، ص:87.

منهجهم في الاستقراء والتحليل منهجا وصفيا، على غرار ما يفعله اللسانيون المحدثون؛ أي إنهم يستخدمون مقاييس الملاحظة والضبط والتجريب ؛ فقد كانوا يرحلون من مكان إلى مكان، لجمع المواد اللغوية من العرب الموثوق بعربيتهم، بغية التوصل إلى معرفة " المعرفة اللغوية" عند الناطقين والمستمعين (المتلقين)، وذلك لصياغة بنية منطقية مضبوطة للغة العربية.

– إن الدافع الأساس وراء هذا العمل، والحافز لهذا الاستقصاء الدقيق، والبحث الميداني العميق، هو كشف ما يمكن كشفه ظاهريا، أي التوصل إلى التمثيل العميق للغة على حد تعبير مايكل بريم (M . Bram)، بل يمكن القول : إن الحافز الجوهري والأقوى هو العمل على كشف الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، في مختلف مستوياته : الصوتية والنحوية والدلالية، الإعجاز الذي تحدى العرب الفصحاء الأفذاذ، أرباب البلاغة والبيان، أن يأتوا ولو بسورة من مثله.

– كان الحوار والحجاج ممارسة واضحة في أعمال النحويين العرب القدماء، إذ مزج جمهور النحاة في أعمالهم الأحكام النحوية بأدلتها وحججها، المتفق عليها والمختلف فيها، حتى بدت كالسياج الذي يحمي الضوابط والأحكام من الاعتداء أو التبدد أو نحو ذلك، بهدف المحافظة على ملامح شخصية النحو العربي وخصوصياته.

– تعامل نحاة العربية مع النصوص اللغوية انطلاقا من أنها خاضعة لمناسبات القول ومتطلبات المواقف والسياقات، وانطلاقا من أنها ظاهرة ثنائية ذات مستويين؛ مستوى سطحي ظاهر، ومستوى عميق خفي،فتهيأ أن تكون لهم أنظار لطيفة في طرد مقاييسهم، وتطويع الظواهر اللغوية المتغايرة، تعليلا وتأويلا وتفسيرا.

– كان النحويون العرب يعولون على المعنى معولا كبيرا– خلافا لما اتهموا به من اعتدادهم بالشكل وإهمال المعنى– بل إن التفاتهم إلى المعنى عامة، والمعنى الدلالي خاصة، كان يمثل ملحظا ثابتا، يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص.

– كان تفسير النص أسمى أهداف علماء النحو العربي، إذ الاكتفاء بالوصف والتحليل غير كاف لاكتساب صفة العلم، لأن الوصف يعتمد الشكل أو المظهر، والمظهر ليس دالا بالضرورة على الجوهر، كما أن القاعدة تجريد للوصف لأنها تعيد إنتاجه، وإذا كان الوصف خادعا كانت القاعدة كذلك، أما التفسير فإنه يتجاوز الوصف والقاعدة معا لأن هدفه الجوهر لا المظهر.

المصادر والمراجع:

1. أحكام القرآن، ابن عربي، تخريج وتعليق :محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
2. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، بيروت، د ط، 1988 .
3. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، مراجعة : فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1996.
4. الأصول، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1982.
5. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
6. أصول النحو العربي، محمد عيد ،عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1978.
7. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، (د ط) 1976
8. الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ،دار الفكر، بيروت، د ط، د ت .
9. البرهان في علوم القرآن للزركشي، دار التراث، مصر، د ط، د ت .
10. التعليل اللغوي عند الكوفيين، مع مقارنته بنظيره عند البصريين – دراسة أبيستومولوجية – مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د ط 1994.
11. التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2002.
12. التوجيه النحوي في كتب أحكام القرآن، حيدر التميمي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2008.
13. الحجاج في الدرس النحوي، حسن خميس الملخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، م 40، ع : 2، أكتوبر 2011.
14. الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار،دار الكتاب العربي،بيروت، د ط، د ت.
15. دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المتنبي للطبعة والنشر، سوريا دمشق، ط 1، 2001.
16. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني،دار الكتاب العربي،بيروت، ط3، 1999 .
17. شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف –العراق- د ط 1980.
18. العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1988 .
19. قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، 1985.
20. الكتاب، سيبويه تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 ،1988.
21. الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، 1986 .
22. مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، كريم حسين ناصح، مجلة المورد، بغداد، المجلد 30، العدد الثالث، 2002.
23. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وزملاؤه، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ط3، د ت .
24. معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983 .
25. معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحق إبراهيم الزجاج، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، د ط، 1988.
26. مقاييس اللغة ،ابن فارس، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، د ط، 1979 .
27. من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر.
28. النحو العربي والدرس الحديث – بحث في المنهج – عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1986.
29. نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، د ط د ت.
30. نظرية السياق- المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العراق، العدد 24-25 ،1994.
31. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن – ط 2، 1987.